85 مليون دولار توزيعات نقدية ومنحة على المساهمين عقب موافقة الجمعية العمومية

114 مليون دولار أرباح «جي إف إتش» في 2018.. بنمو 9,5٪

جاسم الصديقي

هشام الريس

أعلنت مجموعة «جي إف إتش المالية» («جي إف إتش» أو «المجموعة») عن تحقيق نمو متواصل في الربحية مع أداء قوي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، فقد حققت المجموعة خلال العام ربحا صافيا موحدا بقيمة 115 مليون دولار مقارنة بما مقداره 103,19 ملايين دولار في العام السابق، بارتفاع بنسبة 11,4٪.

وذكرت مجموعة «جي إف إتش المالية»، في بيان صحافي أمس، انه تم تحقيق ربح صاف للمساهمين بقيمة 114,08 مليون دولار مقارنة بما مقداره 104,18 ملايين دولار في العام السابق، بارتفاع بنسبة 9,5٪، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى المساهمات المحققة من مختلف أنشطة الأعمال بالإضافة إلى المعاملات الاستراتيجية التي تمت خلال العام.

وقالت ان قيمة الربح الصافي المحقق للمساهمين خلال الربع الأخير من العام 2018 بلغت ما قيمته 10,64 ملايين دولار مقابل 16,95 مليونا خلال الربع الأخير من عام 2017، بانخفاض بنسبة 37,2٪.

كما بلغت قيمة الربح الصافي الموحد خلال الربع الأخير من العام 2018 ما قيمته 10,39 ملايين دولار مقارنة بما مقداره 12,15 مليون دولار خلال الربع الأخير من العام 2017، بانخفاض بنسبة 14,5٪، بلغ إجمالي حقوق الملكية للمساهمين في العام 2018 ما مقداره 1,06 مليار دولار مقابل 1,15 مليار دولار في العام 2017، بانخفاض بنسبة 7,9٪، ويعزى ذلك الى قيام المجموعة بإعادة شراء الأسهم.

كما بلغت قيمة الربح مقابل السهم خلال العام 2018 ما مقداره 3,22 سنتات مقارنة بما مقداره 3,58 سنتات خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وبالنسبة لعام 2018 بالكامل، فقد حققت المجموعة إيرادات إجمالية موحدة بقيمة 246,21 مليون دولار مقارنة بما مقداره 204,36 ملايين دولار خلال 2017، بما يعكس ارتفاعا كبيرا بنسبة 20,5٪ في إجمالي الإيرادات خلال العام. بالنسبة للربع الأخير من العام 2018، بلغت قيمة الإيرادات الإجمالية الموحدة للمجموعة 61,6 مليون دولار مقارنة بما مقداره 41,2 مليون دولار في 2017، مما يعكس ارتفاعا جيدا بنسبة 49,5٪ من ربع لآخر.

هذا وأسفرت الجهود الناجحة للمجموعة في تنويع أنشطتها عن تحقيق نمو ومساهمات قوية عبر الأنشطة الاستثمارية، الصيرفة التجارية، الأنشطة العقارية وإدارة الأصول، فضلا عن تحقيق زيادة في الدخل المحقق من خلال المبادرات الاستراتيجية التي قامت بها المجموعة. والأهم من ذلك فقد واصلت مجموعة «جي إف إتش» المضي في استراتيجيتها الرامية إلى تحقيق عمليات تخارج مربحة بلغت قيمتها خلال العام ما مقداره 120 مليون دولار.

وبلغت قيمة إجمالي المصروفات التشغيلية خلال العام ما مقداره 117,09 مليون دولار مقابل 99,08 مليون دولار خلال العام السابق، بارتفاع بنسبة 18,2٪، كما ارتفع إجمالي الأصول من 4,11 مليارات دولار خلال عام 2017 إلى 4,99 مليارات دولار خلال العام 2018، بارتفاع بنسبة 21,4٪. هذا وقد اختتمت المجموعة العام بمعدل ملاءة مالية بلغت نسبته 17,3٪ فيما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 11,1٪. من جانب آخر، فقد شهدت المجموعة تحسينات كبيرة في وضع السيولة وملف المطلوبات، حيث قامت بسداد مبلغ الصكوك البالغة قيمتها 200 مليون دولار بالكامل، والتي كانت قد تم سحبها في العام 2007، كما قامت المجموعة بالسداد المبكر لتسهيلات الوكالة، مما يؤكد مواصلة المجموعة تعزيز وضعها واستقرارها المالي.

من جانب آخر، فقد جاء تصنيف وكالة «فيتش» للتصنيف الدولي لمجموعة «جي إف إتش» لتؤكد من جديد ثقة السوق في المجموعة، حيث صنفتها بالمعدل B مع نظرة مستقبلية مستقرة بالرغم من الظروف والأوضاع غير المواتية على المستوى المحلي والإقليمي. كما واصلت المجموعة استراتيجيتها الهادفة لدعم سعر سهمها، وقد أوصى المجلس بإلغاء 7٪ من اسهم الخزينة شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي والجمعية العمومية.

الصديقي: للعام الرابع على التوالي تحقق المجموعة مكاسب قوية بفضل إستراتيجيتها الفعالة

الريس: المجموعة ركزت على تنويع الأنشطة وإنشاء محفظة من الأصول القوية المدرة للربح

أداء قوي

في هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة «جي إف إتش» جاسم الصديقي بقوله: نحن سعداء بما حققته المجموعة من النمو المتواصل والأداء القوي خلال العام 2018، الذي يعد العام الرابع على التوالي الذي تحقق فيه المجموعة مكاسب قوية بفضل استراتيجيتها الفعالة ونجاحها في تنويع أنشطة أعمالها.

وأضاف: كما أننا سعداء بشكل خاص بالنمو القوي الذي تحقق خلال العام عبر مختلف الأنشطة والذي كان له الأثر الأكبر في تعزيز الثقة في قدرة المجموعة على تحقيق هذا الأداء الجيد الذي يتمشى مع توقعات السادة المستثمرين والمساهمين، على الرغم من أوضاع السوق المليئة بالتحديات.

وأوضح انه من بين المعايير القوية التي تستند إليها ثقة السوق في المجموعة حاليا وخلال العام الماضي، جمع أكثر من مليار دولار من خلال منتجاتنا الاستثمارية وأنشطة الخزينة وأسواق المال خلال العام 2018، بما يوفر للمجموعة منصة قوية للانطلاق والمضي قدما في تحقيق النمو وتنفيذ المزيد من الاستثمارات خلال العام 2019.

وأضاف الصديقي: يسرنا أيضا الإعلان عن توصية مجلس إدارة المجموعة بإجراء توزيعات على المساهمين بنسبة 8,71٪ بقيمة 85 مليون دولار (30 مليون دولار نقدا و55 مليون دولار أسهم منحة) لعام 2018، بموجب موافقة الجمعية العامة والموافقات الرقابية الأخرى.

وذكر ان هذه النتائج الناجحة بالإضافة إلى سياستنا الفعالة في إجراء التوزيعات جعل من «جي إف إتش» واحدة من بين كبرى المؤسسات الموزعة للأرباح، حيث يعد هذا الأمر في مقدمة أولوياتنا.

واختتم حديثه قائلا: ها نحن قد بدأنا العام 2019 بوضع أكثر قوة من ذي قبل، وبما يتمشى مع استراتيجيتنا، وأتطلع إلى الإعلان عن مزيد من النجاحات التي ستحققها المجموعة خلال الفترات المقبلة بإذن الله. كما أود ان أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص التقدير والاعتزاز بالدعم والمشاركة من جانب السادة المستثمرين والمساهمين، والتفاني والعمل الدؤوب من جانب فريق الإدارة والموظفين في كل أنحاء المجموعة والشركات التابعة.

ربحية قوية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي إف إتش» هشام الريس «لقد كان 2018 عاما آخر من التقدم الكبير الذي حققته المجموعة، ونحن فخورون بأدائنا القوي وقدرتنا على تحقيق ربحية قوية ونمو مستدام، عاما تلو الآخر، لقد تميز العام 2018 بالتركيز الاستراتيجي على إجراء المزيد من التنويع في أنشطتنا وإنشاء محفظتنا من الأصول القوية المدرة للربح في القطاعات النائية عن المخاطر. نحن نواصل الاستثمار في قطاع التعليم، الأصول المدرة للدخل بالولايات المتحدة الأميركية والحقوق الخاصة».

وأضاف: كما قمنا بأول استثمار لنا في قطاع التكنولوجيا من خلال «ذي إنترتينر»، وهي منصة للترفيه وتعتبر من رواد السوق في هذا المجال حيث تزاول نشاطها على المستويين الإقليمي والعالمي وقد نجحت في مضاعفة إيراداتها عاما تلو الآخر. كما أننا قطعنا شوطا طويلا في تحقيق عمليات تخارج استراتيجية ومربحة قبل المواعيد المستهدفة على الرغم من تحديات السوق.

وتابع: نحن ملتزمون بتحقيق القيمة للسادة المساهمين وقد اتضح ذلك جليا خلال العام 2018 من خلال تحول محفظتنا العقارية. فقد قمنا خلال 2018 بالاستحواذ على أصول بقيمة دفترية منخفضة نسبيا وقمنا بتحويلها إلى أصول فاعلة ومحققة للإيرادات، ويشمل ذلك محفظة كبيرة لقطع الأراضي في الهند، دبي والبحرين والتي توفر للمجموعة مجموعة منوعة من الأسواق والفئات التي تتيح لنا الاستفادة منها على المدى المتوسط إلى المدى الطويل. كما حققنا أيضا تقدما ملحوظا على مشروعنا البارز «فيلامار» في البحرين والذي من أجله استحوذنا على أغلبية الصكوك، والمشروع حاليا في طريقه الى الاستكمال.

واختتم الريس بقوله: لقد بدأنا العام 2019 بثقة وتوقعات قوية لتحقيق النمو على جميع أصعدة أنشطتنا، والعمل على تعزيز المساهمات المحققة من أنشطتنا العقارية. كما سيظل التنويع هدفنا الأساسي ومحل اهتمامنا من حيث مجالات وأماكن الاستثمار. كما أننا نخطط حاليا للشروع في تدشين عملياتنا في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وإنشاء مؤسسات متخصصة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

وفيما نمضي قدما، أود أن أتقدم بالشكر إلى المساهمين والمستثمرين لثقتهم المتواصلة في «جي إف إتش»، كما أتقدم بخالص التقدير والعرفان لمجلس إدارة المجموعة والجهات الرقابية لدعمهم المتواصل، وإلى جميع موظفي المجموعة الذين كان لمساهماتهم وجهودهم الفضل الكبير فيما حققناه من إنجازات ونجاحات خلال العام 2018 وما سيتحقق خلال الأعوام المقبلة.

أرقام ذات دلالة

- 114 مليون دولار الربح الصافي للمساهمين.
- 1,06 مليار دولار إجمالي حقوق الملكية للمساهمين.
- 246,2 مليون دولار ايرادات المجموعة الموحدة.
- 120 مليون دولار تخارجات مربحة خلال 2018.
- 4,99 مليارات دولار اجمالي الأصول.

«كامكو» تحصد 9 جوائز عالمية

أعلنت شركة كامكو للاستثمار في بيان صحافي لها، عن تلقيها 9 جوائز معترف بها دوليا في فئات مختلفة عن أدائها التشغيلي خلال عام 2018، ويأتي هذا التقدير تكليلا بالأداء المتنامي للشركة في قطاع الاستثمار عاما بعد عام، فضلا عن عروض المنتجات الفريدة والخدمات المتخصصة التي تقدمها للعملاء.

وخلال العام 2018، فازت كامكو بتلك الجوائز في فئات متنوعة تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وإدارة الثروات، والمسؤولية المجتمعية للشركات، والاستشارات البحثية والاستثمارية، حيث حصلت الشركة على جائزة «أفضل شركة لإدارة الثروات» من قبل مجموعة غلوبال انفستور، وكذلك «أفضل شركة استشارية وبحثية في مجال الخدمات المصرفية» و«أفضل مدير تنفيذي في قطاع الاستثمار ــ 2018» وذلك من قبل مؤسسة وورلد فاينانس، و«أفضل صندوق للأسهم الكويتية» من قبل مينا اف ام، ولقب «أفضل مدير للأصول» من قبل مؤسسة إنترناشيونال فاينانس، وجائزة «أفضل شركة لإدارة الاستثمار» من قبل جلوبل بيزنس اوتلوك، و«أفضل شركة للاستثمار المصرفي» من قبل كوربوريت ليفوايز، و«الشركة الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية CSR ــ الكويت» و«أفضل شركة لإدارة عمليات الاستثمار ــ الكويت» من قبل انترناشيونال بيزنس.

سناء الهدلق

وبتلك المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لقطاع إدارة الثروات في كامكو سناء الهدلق، «مع خبرة تزيد عن العقدين من الزمن في العمل بقطاع إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية، تركز كامكو باستمرار على تزويد عملائها الكرام بحلول استثمارية متخصصة مدعومة بأحدث أبحاث السوق».

وتابعت: «نحن فخورون بما تلقيناه من اعتراف دولي في قطاعات الشركة المختلفة، والتي تأتي كتقييم لأدائنا الاستثنائي في مختلف قطاعات أعمالنا، وتعد هذه الجوائز بمنزلة شهادة على التزامنا بتسخير إمكانياتها ونموذج أعمالنا المتكامل لتقديم أفضل النتائج والخدمات لعملائنا الكرام».

انتعاش الاقتصاد العالمي في يناير بعد إنهاء إغلاق الحكومة الأميركية

«الوطني»: الأسواق تتعافى بفضل توقف «الفيدرالي الأميركي» عن رفع الفائدة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الأسواق المالية العالمية انتعشت خلال يناير الماضي بعد شهر ديسمبر العاصف، وذلك بفضل انتهاء الاغلاق الحكومي بالولايات المتحدة وظهور إشارات أوليه لتقدم المحادثات بين الولايات المتحدة والصين وتخفيف الفيدرالي الأميركي من شدة سياسته النقدية، كما ارتفعت أسعار النفط أيضا على خلفية تقارير تشير إلى تسارع وتيرة تطبيق أوبيك وحلفائها اتفاقية خفض حصص الانتاج المبرمة في ديسمبر.

إلا أنه على الرغم من تلك التطورات المشجعة، هناك دلالات على استمرار تراجع معدلات النمو العالمي، حيث أظهر أحدث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي توقعات بتسجيل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 3,5٪ في العام الحالي مقابل 3,7٪ في تقرير أكتوبر الماضي، كما حذر تقرير الصندوق من التطورات السلبية المحتملة للتوترات التجارية المتصاعدة وتباطؤ الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى إمكانية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي «دون اتفاق»، وكذلك التشديد المالي وسط مستويات الدين المرتفعة.

وأبقى الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة في يناير دون تغيير، وأشار إلى توقيف الزيادات المستقبلية، بالإضافة إلى إمكانية التخفيف من شدة سياسته النقدية. وجاء هذا الموقف معاكسا لسياسته المتبعة في ديسمبر والتي أشارت إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة مرتين خلال العام الحالي ومواصلة برنامج شراء الأصول بقيمة 50 مليار دولار شهريا دون تغيير، فيما أدت تلك التصريحات إلى تزايد الضغوط البيعية في الأسواق. وقد برر هذا التحول كنتيجة لبعض «التيارات المعاكسة» بما في ذلك تشديد الاوضاع المالية وتباطؤ النمو العالمي والمعدلات الضعيفة التي يسجلها التضخم. ويتوقع بعض المحللين أن تلك الخطوة هي أولى خطوات التحول نحو سياسة أكثر تيسيرا، إلا أن أغلبية الآراء تتفق على أن وقف رفع أسعار الفائدة سوف يستمر على مدار العام 2019. حيث تميل أسواق العقود الآجلة إلى احتمال تصل نسبته إلى 86٪ لعدم رفع أسعار الفائدة خلال العام الحالي، مع احتمال بنسبة 10٪ لخفضها بواقع 25 نقطة أساس.

واصل نمو الاقتصاد الصيني تراجعه في العام 2018، ما دفع الحكومة للإعلان على تدابير لدعم الانشطة الاقتصادية. حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من 6,5٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2018 إلى 6,4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع في العام 2018 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 6,6٪، فيما يعد أدنى مستوى له منذ 28 عاما نتيجة لضعف الأوضاع الداخلية وتباطؤ الطلب الخارجي لأسباب ليس أقلها فرض الجمارك الأميركية. وفي إطار استجابة الحكومة للتباطؤ الاقتصادي قامت بالإعلان عن مجموعة من الإجراءات المحفزة للنمو، بما في ذلك إصلاحات السياسة المالية (تخفيض الضرائب والرسوم على الشركات الصغيرة) وخفض نسبة متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك. حيث قام البنك المركزي بخفض نسبة متطلبات الاحتياطي الالزامي للبنوك العاملة في البلاد (الأموال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها احتياطيا في البنك المركزي) في الشهر الماضي للمرة الخامسة لهذا العام، في محاولة منه لتحفيز الإقراض.

توصية مجلس إدارة مجموعة
جي إف إتش المالية لتوزيع أرباح
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

قرر مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية في اجتماعه يوم الاثنين ١١ فبراير ٢٠١٩ برفع توصية للجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم ، بتوزيع أرباح على المساهمين المدرجة أسماؤهم في سجل المساهمين كما في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (تاريخ التسجيل) على النحو التالي:

- أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية بنسبة ٣,٠٧٪ من القيمة الأسمية للسهم بواقع ٠,٠٨ دولار أمريكي بمبلغ إجمالي قدره ٣٠ مليون دولار أمريكي.
- أسهم منحة عن كافة الأسهم العادية بنسبة ٥,٦٤٪ من القيمة الأسمية للسهم بواقع سهم واحد عن كل ١٧,٧ سهم يمتلكه المساهم.
- إلغاء أسهم خزينة و التي تمثل ٧٪ من رأس المال المصدر شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة.

gfh